

صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا مريم؛

أصحاب السعادة؛

سيداتي وسادتي؛

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، صاحبة السمو الملكي، على جهودكم لضمان أن تعيش النساء والفتيات حياة خالية من العنف.

لقد تابعنا باهتمام كبيراً إطلاق إعلان مراكش منذ مارس 2020. كآلية ذات أهمية كبيرة تضع نسفاً متكاملًا لدعم النساء والفتيات ضحايا العنف من خلال العمل على دعم الضحايا ومكافحة الصور النمطية المتعلقة بالمرأة.

إن إعلان مراكش، وكذلك الأعمال المرتبطة التي قامت بها المؤسسات الوطنية، مثال ملموس للنهج الناجح الذي يتوخى أن يكون شاملاً ويتضمن الوقاية، والتعجيل بإصلاح الأطر القانونية التمييزية وضمان الخدمات الأساسية المتاحة والتي يمكن الوصول إليها بالإضافة إلى تعزيز الجهود لمقاومة مرتكبي أعمال العنف.

ولذلك فهي ممارسة عالمية جيدة للعمل الجماعي الذي من شأنه إحداث تغييرات تحويلية في مجتمعاتنا.

صاحبة السمو الملكي، إن قيادتكم تنير الطريق التي يجب اتباعها، قيادة معترف بها من خلال التزامكم المستمر بتحرير المرأة المغربية والدفاع عن حقوق الطفل، من خلال رئاستكم للاتحاد الوطني لنساء المغرب والمرصد الوطني لحقوق الطفل وكذا الجمعية المغربية لدعم اليونيسيف وكسفيرة للنوايا الحسنة لليونيسكو.

إن هذا يعكس التزام المملكة المغربية كعضو مؤسس في مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. وقد كانت المملكة من أوائل الدول الأعضاء التي بذلت جهوداً داخل الأمم المتحدة لاعتماد إعلان مشترك لدعم دعوة الأمين العام للأمم المتحدة من أجل السلام في المنازل وفي جميع أنحاء العالم، الذي عرف توقيع أكثر من 146 دولة عضو ومراقب في الأمم المتحدة.

صاحبة السمو الملكي؛

أصحاب السعادة؛

سيداتى وسادتى؛

على الرغم من تفشي العنف القائم على النوع الاجتماعى، إلا أنه ليس أمرا حتميا، إذ يمكن وينبغي الوقاية منه.

وللقضاء على هذا العنف، ينبغي أولا تصديق الناجيات واعتماد مقاربات شمولية مثل التي دعى إليها إعلان مراكش، والتي تعالج الأسباب الجذرية وتغير الأعراف الاجتماعية الضارة وتعزز تمكين النساء والفتيات.

ويزداد هذا الأمر خطورة في أوقات الأزمات الصحية التي تكرر هشاشة وضعية المرأة إثر تفاقم ظاهرة العنف وأثرها من حيث إعاقة التنمية.

بإمكاننا إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعى عن طريق الخدمات الأساسية التي تركز على الناجيات داخل قطاعات الشرطة والعدالة والصحة والخدمات الاجتماعية والتمويل الكافي لتنفيذ أجندة حقوق الإنسان للمرأة،

يجب أن نضمن أن تكون حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات ضمن أولويات الأمم المتحدة في أفق تحقيق خطة عام 2030 وأن تشكل أسس البرنامج المشترك للأمين العام للأمم المتحدة.

علينا جميعا أن نعمل على تكثيف جهودنا والاعتراف بأفضل الممارسات وتسريع التقدم حتى تتمكن النساء والفتيات من العيش بعيدا عن العنف في كل مكان.